الأمم المتحدة

UNW/2012/17

Distr.: General
4 January 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ المعقودة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

أولا – مقدمة

١ – عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢ – وافتتح رئيس المجلس التنفيذي، السيد كيم سوك (جمهورية كوريا)، الدورة. وأثنى على الإنجازات التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ أن بدأت عملها قبل عامين، وعلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لما تبديه من التزام وتفان تجاه الهيئة، ولا سيما لدورها القيادي في بناء ''منظمة قوية وديناميةذات أهداف واستراتيجيات واضحة''. وأشار الرئيس إلى أن مؤتمر ريو + ٢٠ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قد ساهم في إذكاء الوعي بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطة الدولية للتنمية المستدامة.

٣ – وفيما يتعلق بتعزيز الفعالية والكفاءة، أشار الرئيس إلى أن هذه الدورة تعد أول دورة موفرة للورق يعقدها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعرب عن تقديره للهيئة لاعتمادها طريقة العمل المبتكرة هذه، وفقا للتوجيه العام للأمين العام المتعلق بزيادة مراعاة

* UNW/2013/L.1.

210113 180113 12-66921 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

منظومة الأمم المتحدة للبيئة. واختتم الرئيس بتقديم وعرض بالفيديو لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أبرز أمثلة عن الشراكات القائمة والتأثير الذي يترتب في حياة النساء والأسر في جميع أنحاء العالم.

٤ - ثم ألقت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية كلمتها الافتتاحية، حيث أثنت على موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونوّهت بالدعم الوارد من داخل الأمم المتحدة، ومن الدول الأعضاء، وأعضاء المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشكرت القائمين على تشغيل النظام المتكامل للخدمات المستدامة لترشيد استخدام الورق، المعمول به في الأمانة العامة على العمل عن كثب وعلى نحو فعال مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعند عرض الوثائق الرئيسية على المجلس، ركزت على بعض النتائج الاستراتيجية التي أُنجزت في عام ٢٠١٢ وتندرج أساسا ضمن مجالات الأولوية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥ - وأشارت إلى أن الجهود لا تبذل من أجل ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على النتائج على جميع مستويات المنظمة فحسب، بل أيضا من أجل بناء مساءلة مؤسسية أقوى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وشددت على ضرورة أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة موقعها من خلال وجود ميداني قوي يمكنها من ''حفز التنسيق والشراكات الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية للإدارة والتقييم القائمين على النتائج؛ وتعزيز الفعالية والمساءلة داخل المنظمة؛ وتعزيز القدرة المؤسسية على الإنجاز''.

٦ - وذكرت رئيسة الهيئة أن التقرير المتعلق بمجمل الآثار الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية الناشئة عن الهيكل الإقليمي، بما في ذلك خطة تنفيذه (UNW/2012/10)، أعد بالتشاور مع المجلس التنفيذي، في أعقاب العرض الأولي للهيكل الإقليمي على المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٢ (UNW/2012/5)، واستجابة لمقرره ٢٠١٢/٤. وقد وضع هذا التقرير، على غرار جميع التقارير الأخرى الصادرة في الدورة الحالية، بالتعاون الوثيق مع المجلس. وأوجزت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الملامح الرئيسية للهيكل الإقليمي المقترح، وذكرت أن هدفه الرئيسي يتمثل في تعزيز عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان من أجل دعم تولي السلطات الوطنية زمام الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن الهيكل الإقليمي سيتيح، في جوهره، لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء التغييرات اللازمة لتجاوز العمليات الموروثة ذات الصلة بالهيكل وأساليب العمل إلى هيكل يستجيب للولاية العالمية الموكولة إلى الهيئة وخطتها الاستراتيجية.

٧ - وقدمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى المجلس مقترحات لكي ينظر فيها بشأن المبادئ والمعايير والإجراءات التي ينبغي الاسترشاد بها في استخدام الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف، مع مراعاة السياسات والمنهجيات المتوائمة لاسترداد التكاليف التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١١/٥. وقدم التقرير (UNW/2012/13) معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المشار إليها نحو تحقيق سياسة منسقة لاسترداد التكاليف. وتنظم حاليا حلقات عمل ومناقشات مشتركة بين الوكالات بشأن هذا الموضوع، تشارك فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويتوقع تقديم مقترح مشترك بشأن استرداد التكاليف خلال الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣.

٨ - وأضافت رئيسة الهيئة بأن تقريرا يتضمن منهجية مقترحة لحساب الاحتياطي التشغيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمحافظة عليه، معروض أيضا على المجلس ليستعرضه وفقا للبند ١٩-٢ (أ) من النظام المالي والقواعد المالية للهيئة، بالإضافة إلى تقرير عن الهيكل الإقليمي. وهذه التقارير الثلاثة (UNW/2012/10؛ و UNW/2012/13؛ و UNW/2012/14)، معروضة جميعها على المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها بالاقتران مع التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2012/11)، ورد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عليه.

٩ - وفي الفقرة ٢ من المقرر ٢٠١٢/٥، طلب المجلس التنفيذي أن تعرض عليه سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقييم التي ستنتهجها لكي ينظر فيها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢. وأكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن سياسة التقييم المتوخاة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم النوعية العامة لبرامج الهيئة بالإضافة إلى موثوقيتها، كونها ذات أهمية محورية للمساءلة والتعلم وصنع القرارات. ووضعت هذه السياسة، التي تتوافق مع المعايير الدولية للتقييم والتي جرى تكييفها مع خصائص هيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها، بعد إجراء استعراض لسياسات التقييم المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، وبالاستفادة من مشاورات واسعة النطاق، واستعراضات الأقران لوظيفة التقييم وثقافة التقييم السائدة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهي تحدد المبادئ والمعايير التي توجه ممارسة التقييم، مثل تولي السلطات الوطنية زمام العملية والشفافية والاستقلالية والموثوقية. وأشارت رئيسة الهيئة أيضا إلى أن هذه السياسة تشمل الدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالتقييمات التي تجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين والتقييم المؤسسي واللامركزي لأعمال الدعم التنفيذي والتشغيلي ولأعمال التنسيق التي تضطلع بها الهيئة.

١٠ - وفيما يتعلق بالتقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (UNW/2012/15)، ذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن الهيئة أنشأت لجنة استشارية مستقلة للمراجعة اجتمعت للمرة الأولى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتضم هذه اللجنة خمسة خبراء من الأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة والمجتمع المدني. وذكرت أن الهيئة ستواصل تعزيز تدابير المساءلة والشفافية من خلال الكشف العلني المقبل عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١١ - وفي الختام ذكّرت المجلس بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنخرط حاليا بشكل وثيق في مناقشة ثلاثة مواضيع هامة بشأن: استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والدورة السابعة والخمسون المقبلة للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٣، ومتابعة مؤتمر ريو + ٢٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعت أعضاء المجلس إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأيضا إلى ''مناصرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''.

ثانيا - المسائل التنظيمية

١٢ - انتخب المجلس التنفيذي نائبة جديدة لرئيس مكتبه، هي السيدة بيلي كسلر (إستونيا)، وهي تمثل مجموعة دول أوروبا الشرقية.

١٣ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل المقترحة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (UNW/2012/L.4)؛ ووافق على خطة العمل للدورة في صيغتها المقدمة من أمين مكتب المجلس؛ وأقر التقرير المتعلق بدورته السنوية لعام ٢٠١٢، التي عقدت في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه (UNW/2012/9).

١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي خمسة مقررات، هي: ٢٠١٢/٦؛ و ٢٠١٢/٧؛ و ٢٠١٢/٨؛ و ٢٠١٢/٩؛ و ٢٠١٢/١٠ (انظر UNW/2012/16).

١٥ - وأقر المجلس التنفيذي أيضا جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل المقترحة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣، المقرر عقدها في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بالصيغة الواردة في مرفق هذا التقرير، وناقش مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣ استعدادا لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

١٦ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأن جلسة الإحاطة غير رسمية بشأن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/67/5/Add.13 و Corr.1) قد أجلت إلى إشعار آخر.

ثالثا - الهيكل الإقليمي

١٧ - عرض الأمين العام المساعد/نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج التقرير المتعلق بالهيكل الإقليمي (UNW/2012/10). وأشار إلى الهيكل الإقليمي الجديد بوصفه عاملا أساسيا لتعزيز إنجاز المزيد من النتائج الفعالة فيما يتعلق بالنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن العملية التي استغرقت عاما كاملا شملت مشاورات مكثفة مع المجلس وعدد من أصحاب المصلحة والموظفين.

١٨ - وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للهيكل الإقليمي الجديد. وأعرب الكثيرون عن تقديرهم للهيكل اللامركزي، الذي سيتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز وجودها الميداني، وبناء القدرات المحلية، وتقديم الخدمات على نحو أكثر كفاءة، والعمل بمزيد من الفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات النساء والفتيات والنهوض بالمساواة بين الجنسين. ووجهت الوفود الانتباه إلى دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرة ''توحيد الأداء''. ورحب بعض الوفود بخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لتحقيق المساواة بين الجنسين، المضطلع بها تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ودعت إلى تنفيذها بأكملها على وجه السرعة، وحثت جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على استخدام هذه الخطة بفعالية. وشدد أحد المتكلمين على أهمية ضمان تمثيل المرأة بشكل كامل في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١٩ - ولاحظ المتكلمون أن الهيكل الإقليمي الجديد سيتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ليس فقط الاستجابة للأولويات الوطنية في الوقت المناسب، وإنما سيتيح لها أيضا تعزيز فهم أعمق للعادات المحلية والأعراف الاجتماعية. وسييسر أيضا تعزيز التعاون بين الهيئة ووكالات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان. وحث أحد المتكلمين هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز التعاون مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية الأخرى.

٢٠ - وشددت بعض الوفود على أن عملية تنفيذ الهيكل الإقليمي ينبغي أن تحدث بأقل قدر ممكن من التعطيل للعمليات الجارية، لا سيما على الصعيد القطري، وعلى ضرورة تجنب تأثيرها بشكل سلبي على الموظفين، وكفالة المرونة في التعامل مع المخاطر غير المتوقعة إذا ما نشأت. وإضافة إلى ذلك، شُدد على أنه لا ينبغي التغاضي عن الخصائص الإقليمية في سياق توسع دور المكاتب ونطاقها. وأشار المتكلمون إلى أهمية كفالة وجود آليات سليمة للإشراف والمساءلة قبل تنفيذ اللامركزية، أثناء عملية تنفيذ الهيكل الإقليمي. ولاحظ البعض ضرورة تحقيق توازن معقول بين مكاتب المقر والمكاتب الأخرى ومراعاة الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك الملاحظات المتعلقة بالتكاليف وبالتحضير للميزانية المؤسسية التالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢١ - وقدم وفد ملاوي الشكر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوفائها بوعدها بفتح مكتب قطري في ملاوي بناء على طلبه في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢. وقدم متكلم آخر الشكر لرئيسة الهيئة لعملها مع منطقة المحيط الهادئ، وأعرب عن يقينه من أن المكتب المتعدد الأقطار في سوفا سيعزز وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تلك المنطقة.

٢٢ - ولاحظ عدد كبير من المتكلمين أيضا العمل الناجح الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأفرقة الاستشارية للمجتمع المدني.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٢/٦ بشأن تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الهيكل الإقليمي: الآثار الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية، وخطة التنفيذ.

رابعا - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٢٤ - عرض مدير شعبة شؤون الإدارة والتنظيم النهج المقترح لحساب الاحتياطي التشغيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/14) وتقرير الهيئة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقدم المحرز في وضع سياسة منسقة لاسترداد التكاليف (UNW/2012/11). وطُلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تأخذ في الاعتبار المقترحات المطروحة والمناقشات التي يجريها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد انتهت هذه الوكالات من إعداد ورقة مشتركة لاجتماعات المجالس التنفيذية لكل منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اقترحت فيها إدخال بعض التغيرات الجوهرية على طرق الحساب والمنهجيات القائمة، إلا أنها اقترحت في الوقت نفسه مواصلة المناقشات نظرا لعدم التوصل بعد إلى أي نتيجة.

٢٥ - وقد شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة كاملة في المناقشات التي أجريت على مستوى كل من الفريق العامل والمراقب المالي بشأن استرداد التكاليف. وتمكنت الهيئة بالتالي من تعزيز فهمها للمقترحات المقدمة من الوكالات الأخرى، مع القيام أيضا بعرض آرائها ومدخلاتها الخاصة. وفي الوقت نفسه، تقوم الهيئة، إلى جانب هذه الوكالات، بتحليل آثار أي مقترحات على معدلات استرداد التكاليف الخاصة بها لضمان اتباع نُهُج موحدة.

٢٦ - وأبلغ مدير شعبة شؤون الإدارة والتنظيم المجلس التنفيذي أنه في سبيل التوصل إلى منهجية مقترحة بشأن الاحتياطي التشغيلي، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلات مفصلة لعدد من النُهُج المختلفة، روعيت فيها المنهجيات التي تتبعها الوكالات الأخرى. وكان من الواضح بعد ذلك العمل أنه لا يوجد نهج موحد في الوقت الحالي، نظرا لأن الوكالات كلها تحتفظ بمستويات مختلفة من الاحتياطي والسيولة على أساس صيغ مختلفة، وفي بعض الأحيان لا تحتفظ بأي احتياطي على الإطلاق. ولا توجد في هذه المرحلة مناقشات جارية بشأن تنسيق المنهجيات المتعلقة بالاحتياطي.

٢٧ - وبناء على ذلك، ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقييم النهج الذي تتبعه حاليا لإدارة السيولة وتقليص مخاطر حدوث عجز في النقدية مع كفالة قدرتها على الاحتفاظ بالوظائف التشغيلية الحالية وتوجيه أكبر قدر ممكن من الموارد للأنشطة البرنامجية. ويوجد لدى الهيئة بالفعل عدد كبير من الضوابط وإجراءات التشغيل التي تكفل تحديد أي عجز محتمل في النقدية في الوقت المناسب، وبالتالي تقليص المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

٢٨ - وأعرب المتكلمون عن تأييدهم للسياسة المنسقة لاسترداد التكاليف والنهج المقترح لحساب الاحتياطي التشغيلي، ورحبوا بجهود الهيئة الرامية إلى تعزيز المساءلة والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

٢٩ - ووافقت الوفود على النهج الرامي إلى القضاء على التمييز بين التكاليف الثابتة والتكاليف غير المباشرة المتغيرة، وعلى وضع نظام يتضمن معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف لمختلف أنواع المساهمات. ولاحظ أحد المتكلمين أن سياسة استرداد التكاليف ينبغي أن تتجنب التمويل التناقلي من الأنشطة الأساسية إلى الأنشطة غير الأساسية وأن تسمح باسترداد التكاليف الكاملة. وحث بعض المتكلمين هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تكثيف الجهود لتعظيم كفاءة التكاليف.

٣٠ - وفي معرض التعبير عن التأييد للنهج المقترح لحساب الاحتياطي التشغيلي، اقتُرحَ أن تعيد الهيئة النظر في المنهجية بعد فترة سنتين.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٢/٧ بشأن التقرير المرحلي لوضع سياسة منسقة لاسترداد التكاليف والقرار ٢٠١٢/٨ بشأن النهج المقترح لحساب الاحتياطي التشغيلي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

خامسا - مسائل التقييم ومراجعة الحسابات

٣٢ - عرضت رئيسة مكتب التقييم على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بسياسة التقييم التي ستنتهجها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/12) والتي سيبدأ تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما في ذلك خلفية السياسة ومحتواها. وأوضحت الملامح العامة لخطة تنفيذ السياسة، وعمليات تحديث ووضع إرشادات وبروتوكولات للإدارة وتدابير ضمان النوعية، ومنصات إدارة المعارف، وتعزيز وظيفة التقييم اللامركزية، وتحسين إمكانية التقييم. واختتمت عرضها بالحديث عن التقييمات المؤسسية المعتزم إجراؤها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٣ - وأعرب المتكلمون عن تأييدهم القوي لسياسة التقييم الجديدة، وأثنوا على جودتها العالية وطموحها الكبير وتركيزها على زيادة الشفافية والمساءلة. وحثت الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إشراك المجلس التنفيذي وإبقائه على علم بما يلي: استخدام سياسة التقييم؛ وخطط التقييم ونتائجه؛ والتقدم المحرز في مواءمة سياسة التقييم مع قرار استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات.

٣٤ - وأشاد المتكلمون بالدور التنسيقي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة لوضع نُهُج التقييم على نطاق المنظومة في مجال قضايا النوع الجنساني. وأُعرب عن التقدير أيضا لدور الهيئة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والجهود المبذولة لمواءمة سياسة التقييم مع القواعد والمعايير التي يعتمدها الفريق المذكور. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الآليات المستخدمة لتعزيز الدور التنسيقي للهيئة واقترح وضع برامج مشتركة في هذا الصدد.

٣٥ - ووافق المتكلمون على تخصيص ٣ في المائة من مجموع ميزانية الخطة/الميزانية البرنامجية للتقييم وتخصيص نسبة تتراوح بين ٣ و ١٠ في المائة من الميزانية البرنامجية للرصد. ولاحظت الوفود أيضا أهمية كفالة كفاية الأموال لإنشاء مكتب مستقل للتقييم. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الطريقة التي ستكفل بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حياد المقيِّمين واستقلالهم. وأُثيرت أسئلة أيضا عن الطريقة التي يمكن أن يستخدم بها المانحون نظام المساءلة وتتبع التقييمات على الصعيد العالمي، وعن الطريقة التي ستوضح بها الهيئة تفاصيل استعراض الأقران، وعن مدى مشاركة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة.

٣٦ - وشدد أحد الوفود على أهمية الرصد والتقييم؛ بينما رحب وفد آخر بدمج الرصد في عملية التخطيط والميزنة.

٣٧ - وأعرب أحد المتكلمين عن الالتزام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لامتلاكها برنامجا قويا وثابتا في البلد، وأكد آخر على أن سياسة التقييم ينبغي أن تشرك البلد المستفيد من البرنامج في تنفيذ وظيفة التقييم على الصعيد القطري. وحث بعض المتكلمين الهيئة على تقديم مساعدة تقنية في البلد، بينما شدد آخرون على أهمية نقل المعارف والقدرات وتبادلها.

٣٨ - وأوضحت رئيسة مكتب التقييم أن الهيئة ستستخدم خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعقد شراكات مع كيانات أخرى والدعوة لإجراء تقييمات مشتركة. وقالت إن امتلاك السلطات الوطنية لزمام الأمور وتوليها مقاليد القيادة مبدآن جوهريان ستوضع لهما آليات. وإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ تدابير ترمي إلى كفالة القدرة التنافسية لخبراء التقييم وضمان استقلاليتهم وشفافيتهم، وذلك بوسائل منها وضع القواعد والأنظمة، وقواعد السلوك، وبيان عدم تضارب المصالح، وتقييمات الأقران المختارة. وستقوم هيئة الأمم المتحدة أيضا بإعداد قائمة عالمية لخبراء التقييم ممن لهم دراية بالمسألة الجنسانية. وقد تولى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وضع آلية استعراض الأقران التي تتبع منهجية قوية. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في حوار مع المجلس التنفيذي.

٣٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٩ بشأن سياسة التقييم التي ستنتهجها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٠ - وعرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (UNW/2012/15). وذكر أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشأت لجنة استشارية لمراجعة الحسابات معنية بشؤون المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وقال إنه يتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معها. ولاحظ أيضا حدوث تحسن من جانب الهيئة في متابعة توصيات مراجعي الحسابات، حيث بلغ معدل التنفيذ العام ٨٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ستكشف الهيئة للعموم عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات مع توفير الضمانات المناسبة لتعزيز الشفافية المؤسسية.

٤١ - وأفاد المدير بأنه يجري حاليا تشكيل وظيفة التحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ووفقا لاتفاق مستوى الخدمات، سيكون مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي بمثابة نافذة موحدة لتقديم جميع التظلمات. وقد تعاونت كل من الهيئة

والمكتب على إنشاء خط اتصال مباشر لمكافحة الاحتيال، وستعمل الهيئة على زيادة تطوير سياساتها بشأن مكافحة الاحتيال ووضع إطار قانوني لمعالجة قضايا عدم الامتثال. وأشار أيضا إلى أنه ينبغي أن تنظر الهيئة في نشر تقرير عن الإجراءات التأديبية. وإضافة إلى ذلك، ذكر أن وظيفة مراجعة الحسابات في الهيئة بحاجة إلى تقوية، ومن ثم طلب إلى المجلس التنفيذي توفير الدعم لإنشاء قدرات كافية.

٤٢ - ودعا أحد المتكلمين إلى توفير موارد كافية لعمليات مراجعة الحسابات، ورحب آخر بقرار الهيئة نشر تقارير المراجعة الداخلية لحساباتها. وأهاب أحد الوفود بالهيئة أن تكفل وضع الضمانات المطلوبة، بما في ذلك تحرير المعلومات السرية. وجرى التشديد أيضا على أهمية متابعة التحقيقات متابعة سليمة.

٤٣ - واختتم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالإشارة إلى أن مسألة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية قد نوقشت باستفاضة في المجالس التنفيذية للهيئات الأخرى وأن المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن يتخذ موقفا يتسق مع الاتجاه الذي سلكته الوكالات الأخرى.

٤٤ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/١٠ بشأن تقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

سادسا - جلسات إحاطة خاصة

ألف - إحاطة مقدمة من منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة

٤٥ - قدمت الأمينة العامة المساعدة/نائبة المدير التنفيذي لشؤون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية مشروع تقرير الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة، الذي أُنجز وصدر رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد كان التعاون مع منظمة العمل الدولية على إعداد هذا التقرير مفيدا لكل من الهيئة والمنظمة، حيث تبادل المزايا الناجمة عما يتمتعان به من حضور قوي وخبرة واسعة على الصعيد العالمي. ويعكس التقرير الولاية العالمية للهيئة وأوجه تعاونها مع الوكالات الأخرى والوسائل التي تعمق من خلالها نطاق قاعدة معارفها العلمية وتحليلاتها السياساتية. ويشكل التقرير خطوة نحو تحقيق إحدى أولويات الهيئة، ألا وهي التمكين الاقتصادي للمرأة إدراكا لحقيقة عدم تكافؤ مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل.

٤٦ - وعرض مدير إدارة تحليل الشؤون الاقتصادية وسوق العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية نتائج التقرير. وأعرب عن تقديره لمشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد التقرير ومضى يشرح مفهوم ''الفجوة الجنسانية'' بأنه: مدى تضرر المرأة مقارنة بالرجل.

٤٧ - وأشار التقرير إلى استمرار وجود خمس فجوات جنسانية على مدى عشر سنوات، من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢، في المجالات التالية: البطالة؛ نسبة العمالة إلى عدد السكان؛ مشاركة القوة العاملة؛ قابلية التضرر؛ العزل القطاعي والمهني. وقد اتسعت الفجوة الجنسانية في مجال البطالة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وبخاصة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. وكانت الفجوة الجنسانية في مجال العمالة آخذة في التقلص قبل الأزمة ولكنها اتسعت بعدها. وكانت الفجوة الجنسانية في مجال مشاركة القوة العاملة آخذة في التقلص في تسعينات القرن الماضي وظلت على حالها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك لأسباب يمكن أن يكون أحدها هو ترك النساء والفتيات سوق العمل للالتحاق بالمدرسة. وهناك فجوة جنسانية كبيرة من حيث قابلية التضرر والعزل المهني؛ فعلى سبيل المثال، تغلب النساء في الوظائف الكتابية ووظائف قطاع تجارة التجزئة أو صناعة الخدمات.

٤٨ - وذكرت الأمينة العامة المساعدة/نائبة المدير التنفيذي أن الأزمة الاقتصادية العالمية تمثل فرصة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي بشكل أفضل من أجل تحقيق التنمية والنمو الشاملين والمستدامين. وسلطت الضوء على ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من عمل في تلبية الحاجة إلى تنفيذ مزيج من سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل والحماية الاجتماعية؛ وكفالة حصول النساء على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ وإشراك المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تدعمها الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛ ووضع سياسات تحفز الطلب على اليد العاملة وتشمل زيادة في الإنفاق العام على الهياكل الأساسية ووضع سياسات تعمل على تقليص العبء الملقى على عاتق العاملين بدون أجر.

٤٩ - واستفسرت وفود بشأن: إمكانية الحصول على البيانات المقدمة؛ والأسباب المحتملة لنشوء الفجوة الجنسانية؛ واتباع نهج متمايز في السياسات العامة المطبقة في المناطق الحضرية والريفية وكيف تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قياس النتائج والإبلاغ عن الآثار؛ وهل هناك أنشطة في مجال تثقيف الفتيات بشأن الأدوار التي يمكن أن يؤدينها في سوق العمل؛ واتجاهات عمالة المرأة في أمريكا اللاتينية.

٥٠ - وأوضح أعضاء فريق المناقشة أن البيانات المقدمة متاحة في الموقع الشبكي لمنظمة العمل الدولية وأنها ستدرج أيضا في التقرير. وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر الفجوات الجنسانية المذكورة أعلاه، منها على سبيل المثال، الفقر والقوالب النمطية التقليدية للأدوار المهنية، وأشكال السلوك الاجتماعي، وقواعد الأقدمية، ومستويات المهارة والتعليم المتدنية، وانعدام فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية والموارد ضمن أمور أخرى. وللعوامل الدورية، من قبيل شيخوخة النساء وتقاعدهن، وعودة الفتيات إلى المدارس، دور أيضا في رسم هذا الاتجاه في النتائج. وحدوث تحسن في الفجوة الجنسانية لا يعد دوما تطورا إيجابيا، لأنه ربما يكون نتيجة لدخول الفتيات سوق العمل بدلا من البقاء في المدرسة، في محاولة للتخلص من براثن الفقر المستديم.

٥١ - ويتطلب اختلاف البيئة الريفية عن البيئة الحضرية اتّباع نهج متمايز؛ فعلى سبيل المثال، ربما تحتاج مسألة ''الحاجز غير المرئي'' إلى معالجة في بيئة عمالة حضرية، في حين أن زيادة حجم الحيازات الزراعية التي تملكها النساء قد تشكل نهجا جيدا في بيئة ريفية.

٥٢ - وفي الختام، ذُكر أن نتائج هذا التقرير ينبغي أن تُراعى بشكل كامل في ما يُتخذ من قرارات وما يُعتمد من أطر معيارية على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، ستبذل هيئة الأمم المتحدة قصارى جهدها للربط بين الجوانب التشغيلية وقاعدة البحوث والمعارف الآخذة في الاتساع، والعمليات الحكومية الدولية التي تنفذها هيئات مثل لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

باء - أنشطة صندوق المساواة بين الجنسين

٥٣ - قدمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة خاصة عن أنشطة صندوق المساواة بين الجنسين. وسلطت الضوء على التأثير المضاعف للاستثمار في المرأة، وذكرت أن الصندوق يعد جزءا لا غنى عنه لعمل الهيئة. ورحبت بانضمام مانحين جديدَين إلى الصندوق، وهما ألمانيا وسويسرا، وأعلنت عن تخصيص حافظة منح جديدة بقيمة ١٢,٥ مليون دولار لما عدده ٣٩ بلدا في أربعة مناطق من العالم. وأعطت أمثلة على الأعمال التي دعمها الصندوق والنتائج التي حققها على أرض الواقع. وعُرض فيلم فيديو عن الأعمال التي مولها الصندوق في كل من لبنان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات).

٥٤ - وأعلنت سويسرا عن دعمها للصندوق ومساهمتها فيه. وعللت دعمها له بما يلي: التأثير المضاعف للاستثمار في المرأة؛ وتمييز الصندوق بين البرامج صغيرة الحجم والبرامج كبيرة الحجم، مما يفسح المجال للابتكار؛ والطابع التنافسي الذي تتسم به المنح التي يقدمها الصندوق؛ وتركيزه على تعاون الحكومات مع المجتمع المدني.

٥٥ - وأعلنت ألمانيا أنها ستساهم بما يناهز ٣,٧ ملايين دولار. ونوّهت بتقديم الصندوق الموارد اللازمة للنهوض بسبل تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، وأشادت بالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الشريكة.

٥٦ - وبعد تقديم العروض، أشادت إسبانيا بتركيز الصندوق على مسألتي المشاركة الاقتصادية والسياسية والتوزيع الجغرافي. وحثت المانحين الآخرين أيضا على المساهمة في الصندوق. وأعلنت المكسيك أن النساء حصلن مؤخرا على نسبة تزيد عن ٣٠ في المائة من المقاعد في غرفتي كونغرس الاتحاد وأن الفضل في ذلك يرجع إلى أحد المشاريع التي نفذها الصندوق. وأعربت إندونيسيا عن تقديرها للعمل الذي يقوم به الصندوق والمساهمات المقدمة من المانحين الجدد وأشارت إلى أهمية استمرار البرامج المحلية.

٥٧ - وشددت رئيسة الهيئة على أن الصندوق يشترط على الجهات المستفيدة من المنح أن تقدم استراتيجية تكفل استدامة مشاريعها منذ مرحلة تصميمها وأنه يدعم المبادرات الإقليمية والقطرية. وقالت إن الصندوق يتعاون أيضا مع الشركاء على الصعيد القطري والفريق الاستشاري للمجتمع المدني، مكملاً بذلك عملهم، وأنه سيواصل تحقيق النتائج المتوقعة من الهيئة.

سابعا - الإحاطة غير الرسمية التي قدمها رئيس المجلس التنفيذي

٥٨ - نظمت هيئة الأمم المتحدة بالاشتراك مع البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة اجتماعا جانبيا بشأن زيارة رئيس المجلس التنفيذي الميدانية إلى غواتيمالا وهايتي في الفترة من ١٦ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبعد ملاحظات استهلالية أدلت بها وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، قدم رئيس المجلس التنفيذي تحليلا لانطباعاته عن زيارته الاستطلاعية إلى غواتيمالا وهايتي. وشارك في الاجتماع أيضا، عن طريق التداول بالفيديو، المكتبان الإقليميان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلدين. وأدلى المدير الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ببعض الملاحظات على التحديات التي تواجه المنطقة.

٥٩ - وقال رئيس المجلس التنفيذي إنه قد التقى بالعديد من النساء اللواتي يعشن في ظروف تجعلهن معرضات للخطر، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، وأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي يشمل إدارة ''منازل آمنة'' في هايتي لإيواء ضحايا العنف الجنسي. وأشار إلى أن نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا يشكلن الفئة السكانية الأشد حرمانا والأشد تعرضا للعنف وسوء المعاملة. ورغم مستويات الأمية المرتفعة في

صفوف نساء الشعوب الأصلية، فإن هيئة الأمم المتحدة تعمل في الميدان من أجل تعزيز قدرتهن على التنمية الذاتية والاعتماد على النفس.

٦٠ - وكانت هذه أول زيارة يجريها رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى بلدان مستفيدة من البرنامج. وقد أعرب الرئيس عن رأي مفاده أنه ينبغي إضفاء طابع مؤسسي على هذه الزيارات، ليس فقط لأهمية الاطلاع عن كثب على العمل الذي تقوم به الهيئة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل فهم التحديات التي تواجهها تلك البلدان على نحو أفضل، بل وأيضا لإبداء الدعم والتشجيع من جانب المجتمع الدولي.

ثامنا - التقارير المتعلقة بالزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية في عام ٢٠١٢

٦١ - عرض وفدا أيرلندا وجنوب أفريقيا، باسم جميع الوفود المشاركة، التقارير المتعلقة بالزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأغذية العالمي إلى جيبوتي وإثيوبيا (في الفترة من ١٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢).

٦٢ - وقدم وفد أيرلندا تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى جمهورية جيبوتي. وأتاحت هذه الزيارة فرصة المعاينة المباشرة للكيفية التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة مع شركائها، وكيفية تحسين التوجيه الذي يقدمه المجلس التنفيذي إلى الوكالات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. واسترشدت البعثة بالاجتماعات التي عقدت مع فريق الأمم المتحدة القطري، ورئيس الوزراء وممثلي الحكومات والشركاء المحليين، وكذلك بالزيارات التي أجريت إلى مواقع المشاريع الإنسانية والإنمائية.

٦٣ - ولاحظت البعثة الحاجة إلى تعزيز القدرات والمؤسسات في العديد من المجالات مثل التعليم والصحة. وشملت المواضيع المتكررة في المناقشات التي دارت مع المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين الحاجة إلى تحديد فرص العمل وتوليد الدخل. وطرح أيضا التحدي المتمثل في استضافة عدد كبير من اللاجئين وإيجاد حلول على المدى الطويل. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق، وأعرب عن الترحيب بأداء الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين دورا رياديا في دعم هذه العملية.

٦٤ - وثمة تحسينات جلية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (أعلنت الحكومة أنها ذات أولوية)، بيد أن ضمان تحقيق الأهداف يتطلب بذل جهود طويلة الأمد. وجيبوتي من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويجري التخطيط لإنشاء مركز لتنسيق الشؤون الجنسانية في كل وزارة بغرض تعزيز تعميم سياسة للشؤون الجنسانية. وأوصت البعثة بأن تنظر جميع المجالس التنفيذية المعنية في القيام بتحليل جدوى إنشاء وجود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جيبوتي.

٦٥ - وقدم وفد جنوب أفريقيا تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى إثيوبيا. وشمل الغرض من الزيارة مراقبة الكيفية التي يعمل بها فريق الأمم المتحدة القطري والكيفية التي تدعم بها الأمم المتحدة أولويات الحكومة في معالجة التحديات الإنمائية والإنسانية، وكذلك التفاعل بين الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين. وزارت البعثة مواقع المشاريع، واجتمعت مع عدد من المسؤولين. وسلط الوفد الضوء على أن إثيوبيا قد أظهرت تقدما كبيرا في تحقيق هدف الانضمام إلى البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٥ عن طريق الإمساك بقوة بزمام الأمور والقيام بدور قيادي في عملية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في البلد. وقد حقق فريق الأمم المتحدة القطري في إثيوبيا نتائج مبهرة، وأحرز تقدما كبيرا بشأن مبادرة ''توحيد الأداء''. وشجع فريق الأمم المتحدة القطري على تحسين الاتصال مع الشركاء الإنمائيين، سواء بشأن النتائج الإيجابية أو النتائج التي تحتاج إلى تحسين. وأُشير إلى إعراب الحكومة عن تقديرها لمساهمة الأمم المتحدة، التي ينظر إليها بوصفها شريكا هاما في التنمية والمساعدة الإنسانية. وشجع الوفد الأمم المتحدة على مواصلة دعم بناء القدرات، وشدد على ضرورة التعريف بنتائج عمل الأمم المتحدة في إثيوبيا على نطاق أوسع.

٦٦ - وقدم مندوبا جيبوتي وإثيوبيا تعليقات من مقعديهما. ووافق مندوب جيبوتي على ضرورة إنشاء وجود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلد، وأشار إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للشراكة التقليدية مع الشمال. وأعرب مندوب جيبوتي عن تطلع بلده، إلى الانضمام إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساهمة فيه في عام ٢٠١٣. وأشار مندوب إثيوبيا إلى أن الزيارة الميدانية المشتركة كانت بناءة وأن الحكومة الإثيوبية تعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المانحة الثنائية. وأُدخلت تحسينات على عملية الاتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري، وعملية المواءمة بين دورات الميزانية. وأعرب المندوب عن تقدير بلده للمجالس التنفيذية لزيارتها إثيوبيا وذكر أن التقرير الذي قدمه مندوب جنوب أفريقيا يعكس عمل البعثة بشكل دقيق. وكرر تأكيد ارتياح حكومته لعمل الأمم المتحدة، وأعطى أمثلة على أوجه التعاون الوثيق والحوار معها ومع البلدان المانحة الثنائية. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن النتائج، كشف عن ترحيب بلاده بمبادرة فريق الأمم المتحدة القطري بشأن وضع خطة جديدة لوسائط الإعلام والاتصالات تحت شعار ''توسيم إثيوبيا''.

٦٧ - وذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنه بالرغم من أن إنشاء وجود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جيبوتي يتعذر عمليا في الوقت الراهن، سيبحث الكيان وسائل الاستجابة لهذه الضرورة من خلال الهيكل الإقليمي الجديد. وبالمثل، سوف تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إثيوبيا العمل على دعم الشركاء الوطنيين عن طريق المكتب القطري.

تاسعا - الملاحظات الختامية

٦٨ - أعربت عدة وفود عن تقديرها للأسلوب الذي تم به التخطيط للدورة العادية الثانية وإتمامها. وأشادت على وجه الخصوص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة بسبب عملية المشاورات الموسعة الخاصة بإعداد التقارير الرسمية والتي تجري عن طريق عقد المشاورات غير الرسمية وجلسات الإحاطة مع الدول الأعضاء. وأعربت الوفود عن تقديرها لإدراج جلسات إحاطة خاصة في جدول الأعمال من قبيل جلسة الإحاطة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الاتجاهات العالمية للعمالة بالنسبة للمرأة، وجلسة الإحاطة المعقودة بشأن صندوق المساواة بين الجنسين، وأعربت عن رغبتها في رؤية المزيد من هذه المبادرات في المستقبل.

٦٩ - وهنأت أغلبية الوفود رئيسة الهيئة على دورها القيادي في مبادرة ترشيد استخدام الورق ونجاح الدورة التي أجريت لأول مرة دون توزيع مستندات ورقية. ولوحظ أن الدورات التي يراعى فيها ترشيد استخدام الورق ستؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من التكاليف المرتبطة بإعداد الوثائق مع تعزيز الممارسات المراعية للبيئة في الوقت ذاته. وأشيد بتوفير ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ دولار في هذه الدورة وحدها كما أعربت عن التقدير لقرار إعادة توجيه هذه الموارد لفائدة النساء والفتيات. وأعربت الوفود عن شكرها لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على تعاونها القيم في هذا المسعى، وعلى تقديمها الدعم اللوجستي والتقني. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن هذه المبادرة تتيح المشاركة من جميع العواصم في شتى أنحاء العالم بالزمن الحقيقي.

٧٠ - وشكرت رئيسة الهيئة المجلس التنفيذي على دعمه في تشكيل مستقبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى أن قرارات المجلس ستسهم في إنجاز هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها بفعالية في سياق تحولها إلى كيان من كيانات الأمم المتحدة يتسم بمزيد من الكفاءة، والمساءلة، والنضج. وأعربت عن شكرها للمانحين على تبرعاتهم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشجعت المجلس التنفيذي على مساعدة الهيئة في الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد. وأكدت من جديد على النحو الوارد في ملاحظاتها الاستهلالية أنه ”عندما ينتهي العنف القائم على

نوع الجنس، وتتمتع النساء والفتيات بنفس الفرص المتاحة للرجال والفتيان، ويسود السلام والعدالة والمساواة، آنذاك نكون قد صنعنا المستقبل الذي ننشده''.

٧١ - وهنأ الرئيس المجلس التنفيذي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على نجاح الدورة، وأبرز القرار بشأن الهيكل الإقليمي مشيرا إلى أهميته الحاسمة في تعزيز كفاءة الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفعاليتها. وذكر أن الزخم الذي تحقق ينبغي أن يكون داعما للمبادرات الرامية إلى تحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشدد الرئيس على الحاجة إلى كفالة أن تؤدي مناقشات المجلس ''إلى إحراز تقدم فعلي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الأرض''. وشكر رئيسة الهيئة على حضورها ودورها القيادي، وتوجه بالشكر إلى أمانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونواب رئيس المجلس على ما قدموه من دعم. وودع أعضاء المجلس التنفيذي الذين انتهت فترة ولايتهم هذا العام، وهنأ أولئك المنتخبين لولاية أخرى، وأعرب عن تطلعه إلى استمرار مساهماتهم البناءة.

المرفق

جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل للدورة العادية الأولى ٢٣-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

جدول الأعمال المؤقت

١ - المسائل التنظيمية

٢ - الأنشطة التنفيذية

٣ - مسائل أخرى

خطة العمل الأولية

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير	من ١٠/٠٠ إلى ١١/٠٠		افتتاح الدورة • بيان رئيس المجلس التنفيذي • بيان وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
	من ١١/٠٠ إلى ١١/٣٠	١	المسائل التنظيمية • انتخاب مكتب المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣ وتسليم رئاسة المجلس • إقرار جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ وخطة عملها • اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢
	من ١١/٣٠ إلى ١٣/٠٠	٢	الأنشطة التنفيذية • تقرير عن الأنشطة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
	من ١٣/٣٠ إلى ١٤/٣٠		إحاطة غير رسمية يقدمها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
	من ١٥/٠٠ إلى ١٧/٠٠	٢	الأنشطة التنفيذية (تابع)
	من ١٧/٠٠ إلى ١٨/٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات
الخميس ٢٤ كانون الثاني/يناير	من ١٠/٠٠ إلى ١١/٠٠		إحاطة بشأن تنسيق استرداد التكاليف
	من ١١/٠٠ إلى ١٢/٠٠		إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري
	من ١٢/٠٠ إلى ١٣/٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات
	من ١٥/٠٠ إلى ١٦/٠٠	٣	مسائل أخرى
	من ١٦/٠٠ إلى ١٧/٠٠		اتخاذ المقررات

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
		١	المسائل التنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٣
			• اعتماد خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣
	من ١٧/٠٠ إلى ١٨/٠٠		بيانات ختامية
			• بيان رئيس المجلس التنفيذي
			• بيان وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية